الفصل الخامس

إرهاصات التحول في النظام الدولي

(الاتجاهات والملامح والسمات والأزمات)

- مقدمة.
5.1 المبحث الأول- التغير في النظام الدولي (الاتجاهات والسمات).
5.2 المبحث الثاني- أزمات توضح التحول في النظام الدولي (الدور الروسي).
- خلاصة.

الفصل الخامس

إرهاصات التحول في النظام الدولي

(الاتجاهات والملامح والسمات والأزمات)

مقدمة:

تحدث التحولات في النظام الدولي من خلال التطور في ميزان القوى الدولي إما بالتوازن في القوة ما بين قوتين كفترة الحرب الباردة ما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، أو باختلال ميزان القوة لصالح قوة عظمى كفترة القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أو بوجود عدة قوى متوازنة كفترة الحرب العالمية الأولى والثانية.

وفي ظل الحديث عن وجود إرهاصات تحول في النظام الدولي الحالي من القطبية الأحادية إلى التعددية القطبية التي لا تزال في طور التشكيل، فإن أهم هذه الإرهاصات التي يمكن أن تؤكد وجود هذا التحول يكمن في سلوك الدول ذات القدرات التي تمكنها من اعتبارها قوة عالمية لها مكانتها على المستوى الدولي، تمكنها من اعتبارها قطباً من أقطابه.

وقد تعددت الملفات التي برزت في الآونة الأخيرة، ولعبت فيها العديد من الدول كروسيا والصين والاتحاد الأوروبي دوراً في حلها، أو في إنشاء تحالفات وتكتلات اقتصادية وسياسية، مثل: منظمة شنغهاي التي ضمت: (الصين، وروسيا، كازاخستان، أوزباكستان، طاجيكستان، قيرغيزيا)، وقد انضمت لهما في عام (2015م) الهند وباكستان، والتي بتوسعها من الممكن أن يكون لها دورُ موازن للمؤسسات الدولية التي تشكلت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي تقع تحت السيطرة الغربية، إضافةً إلى مجموعة بريكس والتي تضم: (روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا)، والتي من أهم أهدافها إعادة تشكيل النظام الدولي والخروج من حالة الأحادية القطبية، أو من خلال الأزمات التي وقعت في العشر سنوات الأخيرة والتي لعبت فيها دوراً مؤثراً كالأزمة السورية والجورجية وأزمة أوكرانيا وضم القرم.

تطرح الدراسة في هذا الفصل اتجاهات النظام الدولي الجديد، وملامح وأبعاد التغير في النظام الدولي الأحادي القطبية، وسمات ومعالم النظام العالي الجديد، وأزمات توضح إرهاصات التحول في النظام الدولي.

المبحث الأول

التغير في النظام الدولي (الاتجاهات والسمات)

ملامح وأبعاد التغير في النظام الدولي:

تتسارع التطورات الدولية التي تشير إلى تغيّر جوهري في هيكل النظام الدولي نحومزيد من التعددية على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي، وعكست قمة العشرين الأخيرة في أستراليا ومن قبلها قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (آبيك) في بكين، تحديًا واضحًا للنظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة، وتحركًا جادًا نحوتغييره من جانب مجموعة من الدول تتقدمها روسيا والصين. وهوأمر يبدوطبيعيًا، فتتبع تاريخ العلاقات الدولية، وتطورها يؤكد أن سيطرة أي قوة على قمة النظام الدولي مهما طالت مدتها إلى زوال، كما تزايد الصعود الصينى على الساحة الدولية حتى أضحى البعض يتحدث عن إمكانية وصول الصين إلى قمة النظام العالمى، وأطلق البعض على القرن الحالى " القرن الصينى "، وتشير التوقعات إلى أن الصين سوف تصل لقيادة النظام الدولى بحلول (2025م) ويذهب البعض إلى أن ذلك سوف يتحقق فى منتصف القرن الحالى، حيث قاد انهيار الاتحاد السوفيتى (1991م) إلى فتح آفاق جديدة أمام العديد من القوى كالاتحاد الأوروبى والصين واليابان والهند لتلعب دور أكثر فاعلية فى النظام العالمى الجديد، ولعل المتتبع للنظام العالمى يلاحظ صعود وبروز الدور الصينى على الساحة الدولية بشكل ملحوظ، ويذهب البعض إلى إن الصين سوف تصبح القوة الأولى فى النظام العالمى بحلول العام 2050م. (جودة، 2010م)

يقول ريتشارد هاس المفكر الاستراتيجي الأمريكي ورئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية أن العالم يتجه الآن إلى نظام اللاقطبية، وهذا يعني حسب نظرته ولادة نظام مؤقت جديد وبالعودة إلى التاريخ نلاحظ أن القرن الماضي بدأ بنظام متعدد الأقطاب، ولكن بعد حربين عالميتين وعدد من النزاعات الإقليمية والدولية أصبح ثنائي القطبية ومع إنتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي دخل النظام العالمي إلى مرحلة الأحادية القطبية الأمريكية، أما الآن فقد حدث نوع من التشتيت للنفوذ العالمي الأمر الذي يشكل بداية المرحلة الانتقالية، وهي مرحلة اللاقطبية، وذلك بسبب أن السمة الرئيسة الغالبة على طبيعة العلاقات السائدة حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ترنوكما يبدوإلى اللاقطبية أي نموعالم لاتسيطر عليه قوة واحدة منفردة ولا قوة غالبة أودولتان عظيمتان متنافستان، ولا حتى بضعة دول أخرى عظمى قريبة أوقليلة في القوة والحجم، وإنما عشرات الفاعلين على المسرح

الدولي ممن يمتلكون أنواعاً مختلفة من القوة، وهذا ما يعد تحولاً بنيوياً عن مراحل العلاقات الدولية الماضية.(رشوان، 2007م).

كما استطاعت مجموعة من القوى العائدة والصاعدة تحجيم الولايات المتحدة، وإعاقة حركتها في مواقف عدة كان من أبرزها أزمة أوسيتيا الجنوبية عام (2008م)، والأزمة السورية التي بدأت في مارس (2011م) ثم الأزمة الأوكرانية التي بدأت نهاية (2013م)، وما زالت تلقى بظلال واضحة ليس فقط على العلاقات الروسية الغربية وإنما على مجمل النظام الدولي، الذي يشهد تغيرات جوهرية تتمثل أبرز ملامحها في ثلاثة أبعاد أساسية، وهي: (الشيخ، 2015م).

أولها- أن خريطة القوى الاقتصادية امتدت خارج أوروبا والولايات المتحدة، ويميل ميزان القوة الاقتصادية بوضوح لصالح القارة الآسيوية في ضوء الأجيال المتتابعة من النمور الآسيوية، ففي آسيا ثاني أكبر اقتصاد عالمي ممثلًا في الصين التي تنافس بقوة للصعود للمركز الأول، وإلى جانب الصين واليابان يوجد في آسيا عشرة من أكبر عشرين اقتصادًا في العالم، حيث حققت دول مثل الهند وكوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا طفرات تنموية واضحة، وعددًا من هذه الدول الآسيوية تعمل جاهدة على تطوير خارطتها العسكرية، فالصين تعتبر ثاني أكبر إنفاق عسكري عالميًا بفارق كبير، بعد الولايات المتحدة، وتنمو بها الصناعات العسكرية وتتطور التكنولوجيا في هذا المجال بثبات، وهناك أربع دول ذات قدرات نووية عسكرية في آسيا، وهي الصين والهند وكوريا الشمالية وباكستان، ودول لديها قدرات نووية للاستخدامات السلمية فقط ومنها اليابان وكوريا الجنوبية. (أسامة، 2015م)

ثانيها- إرهاصات انقسام دولي جديد بين كتلتين مرة أخرى بمعطيات وأسس جديدة يغلب عليها الطابع المصلحي البراجماتي، حيث الانضمام إلى أي من الكتلتين طوعي على أساس تقارب المصالح والرؤى، وليس أيديولوجيًا قصريًا، وتضم الكتلة الأولى الولايات المتحدة وشركاءها في أوربا وآسيا، وتضم الثانية روسيا والصين وشركاءهما في آسيا وأمريكا اللاتينية من الدول غير الراضية عن السياسات الأمريكية، وتتطلع لوضع أفضل في النظام الدولي، وتعد مجموعة البريكس التي تضم روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا ويبلغ إجمالي ناتجها المحلي 21% من حجم الاقتصاد العالمي، وتمتلك ما بين 30% إلى 60% من المخزون العالمي لمختلف الموارد، ومنظمة شنغهاي للتعاون والتنسيق الأمني التي تضم روسيا والصين ودول آسيا الوسطى، حجر زاوية لهذا المحور الذي سيمتد لجذب شركاء إقليميين في منطقة الشرق الأوسط وغيرها، وقد عكست قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (آبيك) الأخيرة في نوفمبر ببكين

أحد أبعاد هذا الانقسام، حيث ركزت الولايات المتحدة على مبادرتها بعنوان "الشراكة عبر المحيط الهادئ" التي تستهدف إقامة منطقة تجارة حرة بين 12 دولة فقط وهي: أستراليا والولايات المتحدة وبروناي وتشيلي وكندا وماليزيا والمكسيك ونيوزيلندا وبيروسنغافورة وفيتنام واليابان، وتستبعد منها روسيا والصين، في حين هاجمت روسيا المبادرة واعتبرتها محاولة جديدة من الولايات المتحدة الأمريكية لبناء هيكلية تعاون اقتصادي إقليمية تعود بالمنفعة عليها، واعتبرت أنه من المستبعد إقامة تعاون اقتصادي تجاري فاعل بين دول المجموعة في غياب لاعبين إقليميين كبيرين مثل روسيا والصين، وإنه على دول (آبيك) جميعًا وعددها 21 دولة بحث كيفية بلورة منطقة تجارة حرة كبرى فيما بينها، وهوما تدعمه بكين بشدة. (الشيخ، 2015م).

كما تعتبر الطفرة الكبيرة في التعاون الاستراتيجي بين روسيا والصين مؤشرًا مهمًا على الاستقطاب الدولي الجديد، فقد كان لقاء زعيمي البلدين في نوفمبر (2014م) على هامش قمة منظمة دول آسيا والمحيط الهادي هوالخامس خلال عام (2014م)، وتخلل ذلك وأعقبه زيارات عدة لمسئولين من الجانبين، كان من أبرزها زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني "لي كه تشيانج" إلى روسيا خلال الفترة ما بين 12 و14 أكتوبر (2014م)، والتي وقع خلالها 38 اتفاقية مشتركة للتعاون في مختلف المجالات. وتعوّل روسيا كثيرًا على الصين في إطار توجهها لتنويع أسواق الطاقة الروسية حتى لا تكون رهينة للتهديدات الغربية بتخفيض واردات الطاقة من روسيا، وكان من بين الاتفاقات الموقعة بين البلدين اتفاق حكومي بشأن إمدادات الوقود الأزرق عبر أنبوب "قوة سيبريا" وهوالخط الشرقي لتوريدات الغاز الروسي إلى الصين، الذي سيزوّد مناطق الصين الشرقية الصناعية بالغاز، وهي اتفاقية ضرورية ومكملة للمضي قدما في تنفيذ اتفاق توريد الغاز الروسي لمدة 30 عاماً بقيمة 400 مليار دولار الذي تم توقيعه بين الطرفين في مايو2014. كما اتفق البلدان على مقايضة عملتي البلدين، الروبل واليوان، واستخدامهما في الحسابات التجارية الثنائية بديلًا عن الدولار. وسيكون لهذا تداعياته بالتأكيد على الاقتصاد الأمريكي خاصة في حال نجاح التجربة وتوسيع نطاقها لتشمل دولاً أخرى غير راضية عن النظام الاقتصادي والمالي الحالي، نظام "بريتون وودز" الذي وضعته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون منتصف الأربعينيات من القرن الماضي.ونظام الكتل الجديد ليس نظاماً جامداً كسابقه خلال الحرب الباردة، ولكنه يتسم بالمرونة بحكم أساسه المصلحي، وبعده عن الأيديولوجيات والقوالب الجامدة. ولذا فإن الدول المنتمية لإحدى الكتل قد ترتبط بشراكات

وعلاقات تعاون وتفاهمات مع الدول في الكتلة الأخرى وفقًا لتوافق المصالح بين الجانبين.(زغيب، 2014م)

ثالثها- إن روسيا تعتبر قاطرة معسكر التحدي للولايات المتحدة، وذلك بعد ما يزيد على عقد من انهيار القدرات الروسية وانكفاء موسكوعلى أزماتها الداخلية المتفاقمة، وما اقترن بذلك من تراجع في دورها الإقليمي ومكانتها الدولية، وقبولها بقيادة الولايات المتحدة للعالم في إطار نظام دولي أحادي القطبية. فقد خرجت روسيا من الحرب الباردة مهزومة سياسيًا ومنهارة اقتصادياً، وأكد القادة الروس مرارًا أنه لا عودة للشيوعية وصراع النفوذ، وسلموا بالنهج الأمريكي في إدارة الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية، والذي انطوى في الكثير من الحالات على مساس بالمصالح الروسية، وأبرزها الضربات الأمريكية عام (1999م) على صربيا حليف روسيا وامتدادها العرقي والديني والثقافي في أوربا، والتي دخلت روسيا الحرب العالمية الأولى دفاعًا عنها. كما قبلت موسكو بتمدد النفوذ الأمريكي في الجمهوريات السوفيتية السابقة، والذي وصل حداً غير مسبوق من التغلغل العسكري والاقتصادي لم يكن متصورًا في منطقة كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي، ولا تزال تمثل المجال الحيوي لروسيا الاتحادية، إلا أن قبول روسيا بالزعامة الأمريكية لم يكن عن قناعة أو رضاً مطلق بوضع روسيا ودورها، وما كان صمت روسيا عن الهيمنة الأمريكية سوى ستار مرن يخفي عزم وإصرار الرئيس الروسي بوتين على إعادة روسيا لمكانتها، ووضع حداً للتهديد الأمريكي للمصالح الروسية متى سنحت الفرصة وسمحت القدرات الروسية بذلك. وعقب عقد طاحن من الانهيار الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي خلال التسعينيات بدأت روسيا في استعادة عافيتها، ومع نهاية العقد المنصرم كانت روسيا قد عادت لمصاف القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة اقتصاديًا وعسكريًا. وأخذت تعد العدة لتغيير قواعد إدارة العلاقات مع الغرب التي لا تتفق مع المصالح والمكانة الروسية، وفى مقدمتها انفراد الولايات المتحدة باتخاذ القرار الدولي، وفرض الإرادة الأمريكية على الدول والشعوب، وتسيير الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية وفق مسار أوحد يتفق والمصالح الأمريكية وحسب هذا في الوقت الذي شعرت فيه واشنطن بنشوة النصر واعتبرت أن تصدّرها قمة النظام الدولي أمرًا غير قابل للتحدي أو التغيير (الشيخ، 2015م).

اتجاهات النظام الدولي الجديد:

- **الاتجاه الأول**: يرى هذا الاتجاه أن النظام الدولي يقوم على كيفية توزيع القدرات وترتيب الوحدات في النظام الدولي حتى داخل الاتجاه الواحد انقسموا إلى فريقين، فريق صنّف هذه القدرات على أنها قوةٌ عسكريةُ مهيمنه تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية بلا منازع، والفريق الثاني يرى بأن هيكل النظام الدولي هو متعدد الأقطاب، ويعود ذلك لتراجع القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية أمام التكتلات الاقتصادية الصاعدة كالاتحاد الأوروبي، والصين، الهند. (القطري، 2014م، ص39)
- **الاتجاه الثاني**: ينطلق أنصاره في التحليل بأنه يجب التمييز بين مستويين للتحليل هما المستوى الاستراتيجي العسكري، وهذا يقوم على أن الولايات المتحدة وروسيا ستظلان تتمتعان بموقعهما العالمي المتميز على المستوى العسكري والاستراتيجي في ظل استمرارية الثنائية القطبية، (مطر، هلال، 2001م، ص40)، وفي المستوى الثاني الاقتصادي هو نظام متعدد الأقطاب على افتراض أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لن تفكرا في بناء قوتهما العسكرية. (الشرعة، 2010م، ص4)
- **الاتجاه الثالث**: من الناحية الفكرية تتعارض مدرستان في العلاقات الدولية في فهم الاتجاهات التي ظهرت بعد الحرب الباردة، الأولى المدرسة الواقعية الجديدة لكينيث والتز التي تركز في التغير على مستوى الفاعل الدولي وبالتالي لا يوجد تغير على مستوى النظام الدوليحتى، وإن حدث تغير فهو محدود ولن يؤثر بشكل حاسم في استقرار البنيان الدولي، ويؤكد مايكل هاس بأن النظام الدولي أحادي القطبية هو أكثر استقرارا بحكم القوة المهيمنة لهذا القطب، أما المدرسة الثانية فهي تتجه إلى أن النظام الدولي يشهد التغير في العمق، وعليه يجب إعادة النظر في دور الدولة التي لم تعد الفاعل المركزي في العلاقات الدولية"، (القطري، 2014م، ص 40)، وبالتركيز على متغير القوة فهناك فريقان يحلّل كل واحد منهما النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة حسب معطياته، فريق يعطي الأولوية للقوة العسكرية، وفريق يركز على عناصر القوة الاقتصادية والسياسية.

سمات ومعالم النظام الدولي الجديد:

1. عدم الاستقرار: على الرغم من انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وصعود الولايات المتحدة على قمة الهرم السياسي الدولي إلا أن ذلك لم يؤد إلا لمزيد من الصراعات، كالصراع السابق في البوسنه والهرسك واقليم كوسوفو، وأزمة الخليج العربي وتداعياتها على النظام الإقليمي العربي، والصراع العربي

الإسرائيلي بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية في سبتمبر2008م.(خيري، 2010م).

2. الاعتمادية الدولية المتبادلة: يتميز العالم بتشابك المصالح وتداخل الحاجات نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي، مما أوجد ميلاً للوحدات الدولية إلى إشباع حاجاتها في المجالات المختلفة مما دفعها إلى الدخول في تفاعلات تعاونيه وبالاتجاه إلى جعل اعتمادها على بعضها بشكل تصاعدي.
3. خاصية عدم التجانس: النظام الدولي يتكون من وحدات سياسيه متباينة ومختلفة في الإمكانات والقدرات من حيث القوة والحجم، فهناك فجوة دائمة تفصل بين الدول في مجالي توزيع الثروة والقوة، وتعكس حالة اللاتجانس في تنوع وعدد وقدرة الفاعلين الدوليين، هذا التنوع أوجد شبكة معقدة من التفاعلات حيث أصبح من الصعوبة ضبطها كالوحدات الدولية العظمى المهيمنة بالإضافة إلى زيادة نشاط المنظمات الإقليمية التي تبحث عن الأمن والرفاهية. (فهمي، 1997م، ص 112-118)
4. معضلة الأداء: وتتثمل بتنازع الاختصاص السيادي بين وحدات النظام الأساسية (الدول) ومؤسساته المختصة بالحفاظ على استقراره واستمراريته، وهذا يظهر للعيان عندما تتعارض قرارات الأمم المتحدة مع سياسات الدول الكبرى، فالمصالح والتوازنات الدولية هي التي تعلو فوق القانون الدولي مما جعل التنظيم الدولي قاصراً في أدائه الوظيفي. (الخزرجي، 2006م، ص 206-207)
5. تعدد الفاعلين الدوليين: إن المعطيات التي فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متنام أصبحت محددات لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية غض الطرف عنها، وفي سبيل البحث عن مصالحها ربما تجد من الأفضل أن تتلاقى مصالحها مع مصالح هذه القوى المتنامية، لتعيد تشكيل النظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى إلى تأسيس نظام متعدد الأقطاب بقدر ما تسعى إلى احتواء القوى الصاعدة خاصة الصين. (Drezner, 2007).

المبحث الثاني

أزمات توضح التحوّل في النظام الدولي (الدور الروسي)

التحول في النظام الدولي (الدور الروسي):

لروسيا أهمية كبيرة؛ فهي ليست فقط قوة عالمية عظمي بسبب قدراتها العسكرية الكبيرة ولا مساحتها الشاسعة، ولا مواردها الاقتصادية، والقدرات العلمية والتكنولوجية التي تمتلكها، ولكن تحتل هذه المكانة العظمي بسبب ما شهدته خلال العام (2000م) منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين رئاستها حتي الآن من استراتيجيات وخطوات متقدمة تجاه الإصلاح للعودة إلي مسرح السياسة العالمية السياسية بعد معاناتها من التفكك والانهيار لسنوات طويلة حيث أضحت علي حافة التجزئة والإنقسام والانفصال بعدما كانت امبراطورية كبري أثناء الاتحاد السوفيتي، وتتضاعف أهمية روسيا بالنظر إلى ميراثها من الاتحاد السوفيتي الذي كان يعتبر قطباً عالمياً في ظل الثنائية القطبية لعدة قرون، وحتي بالرغم من انتهاء صراع القطبية وظهور التعاون العالمي إلا أنه ما زالت المواقف الروسية تلعب الكثير من التأثيرات على مجلس الأمن، وفي السنوات الأخيرة تبنت روسيا العديد من المواقف في السياسة الخارجية أدت إلى إحياء الآمال والتطلعات بعودة التوازن إلى قمة العالم، و تعتبر مواقف السياسة الروسية في الشرق الأوسط بوجه خاص مثير للانتباه والجدل مع استمرار دعمها لنظام بشار الأسد لمدة ثلاث سنوات. (سلامة، 2016م)

وقد ازدادت فاعلية الدور الروسي مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم عام (2000م)، وعلى كاهله عبء ثقيل، وهو انتشال روسيا مما تعانيه من تدهور في شتى المجالات، ليس هذا فحسب بل واستعادة مكانة روسيا الإقليمية والدولية لتعود فاعلاً قوياً على الساحة الدولية، وبالفعل فقد بدأت روسيا تحت قيادة بوتين في المضي قدما نحو استعادة مكانتها الدولية، وشهدت روسيا صعوداً قوياً على كافة الأصعدة مما دفع بعض المحللين إلى القول بأن العالم في طريقه ليشهد حرباً باردة جديدة، ويمكن القول بأن الصعود الروسي بدأ يبرز بشدة، ويتضح في الفترة الثانية لحكم بوتين خاصة منذ عام 2006م، حيث يعتبر إيفغيني بريماكوف أن روسيا بدأت عام 2006م مرحلة جديدة في نهوضها تتميز بالقطيعة مع السياسات السابقة التي سادت منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، على صعيد العلاقات الروسية الداخلية وعلى صعيد العلاقات الروسية الخارجية. وبرأي هذا السياسي الروسي المخضرم، فإن

الرئيس بوتين انكب على أمرين أساسيين: الأول هو إحكام سيطرة الدولة على ثروات روسيا الطبيعية، ليقطع بذلك مع العديد من مكونات النظرية النيوليبرالية فيعيد للدولة دورها في تنظيم الاقتصاد وإدارة التنمية في الأقاليم؛ والثاني هو العمل على تجديد القدرة العسكرية الروسية، وعودتها إلى لعب دور متعاظم على المسرح الدولي بالاستناد إلى ثرواتها الطبيعية، ومع مجيء فلاديمير بوتين وضع توجهات جديدة في السياسة الخارجية تعلن أن سنوات الضعف والمهانة قد انتهت، وتطالب الولايات المتحدة والغرب بأن تعامل روسيا باحترام كقوة لها مكانتها ودورها العالمي، (الأصفهاني، 1991م، ص 164)، ويمكن إبراز أهم ملامح التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية فيما يلي: (شلبي، 2009م، ص256- 257)

أولاً- العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، والنظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية. وقد عبر بوتين عن ذلك في خطابه أمام البرلمان الروسي في مايو سنة 2005م بقوله" إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية. وأضاف أنه ،لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا". وفي هذا السياق رفضت روسيا التعليقات الأمريكية على التطور الديمقراطي في روسيا.

ثانياً- معارضة الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003م بدون ترخيص من مجلس الأمن. وفي هذا الميدان، نسقت روسيا سياستها مع مابدا لها أنه معارضة ألمانية - فرنسية للسياسة الأمريكية.

ثالثا- انتقد الرئيس بوتين السياسة الأمريكية الأحادية والانفرادية، وطالب بإنشاء نظام عالمي ديمقراطي أي متعدد الأقطاب، وبتقوية دور القانون الدولي، وفي مناسبة الانتصار السوفيتي في ستالينجراد علي النازية، أشار بوتين إلي أن الأخطار التي شكلتها النازية لم تختف، وإنما اتخذت أشكالا جديدة. ،فأفكار الرايخ الثالث التي تتسم باحتقار البشر، والسعي للهيمنة على العالم مازالت قائمة،، مما كان يعد إشارة إلى أن الخطر الأمريكي يعادل الخطر النازي.

رابعاً-عارض بوتين إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية للدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية التشيك، حيث اعتبر أن الدرع والمحطة ليستا موجهتين ضد إيران، وإنما ضد روسيا ذاتها.

خامساً- سعت روسيا إلي تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطي، وطالبت الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان، وبالفعل نجحت من خلال علاقاتها الجديدة مع أوزبكستان في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في تلك الدولة.

سادسا: سعت روسيا الى بناء مشاركة استراتيجية مؤسسية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تضم دول آسيا الوسطي، عدا تركمانستان، وشمل ذلك مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي مع سيبيريا إلى الصين، مع السعي الي إعطاء المنظمة بعداً عسكريا.

سابعاً- سعت روسيا إلى إعادة تقوية علاقاتها مع دول كومنولث (رابطة الدول المستقلة)، من خلال عدة أساليب، بما فيها الدبلوماسية 'القسرية'، خاصة لدى الدول ذات التوجه الأمريكي في سياستها الخارجية. فقد نجحت في إعادة دول آسيا الوسطي إلي حظيرة نفوذها من خلال دعم نظمها ضد الحركات السياسية الإسلامية المحلية المعارضة، وتقوية علاقاتها المؤسسية الأمنية والاقتصادية بها.

ثامناً- سعت روسيا إلى الاضطلاع بدور أقوى في منطقة الشرق الأوسط، وتحول بوتين من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة إلي سياسة المبادرات.

أزمة أوكرانيا (أزمة شبه جزيرة القرم):

أعادت الأزمة الأوكرانية مصطلح الحرب الباردة من جديد؛ فقد بدأت بالمواجهة بين الأقطاب الدولية؛ والصراع على النفوذ بين القطب الغربي الأوروبي والأمريكي الذي يريد استمرار السيطرة على المقدرات العالمية، والقطب الشرقي المتمثل في روسيا الذي بدأ ينهض من جديد، بعض الآراء تقول إن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي صنعت الأزمة الأوكرانية لغرض ضرب الاقتصاد الروسي؛ وفي سبيل ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقويض صادرات روسيا من الطاقة لأوروبا؛ فالولايات المتحدة عندما قامت بتخفيض سعر النفط تريد تكرار ما حدث مع الاتحاد السوفيتي في مطلع السبعينات وأدى إلى انهياره، وذلك في ظل اكتشاف الشركات الأمريكية للنفط الصخري بكميات كبيرة وبتكاليف منخفضة نسبياً ليشكل إنتاجه حوالي (29%) من مجمل إنتاج النفط الأمريكي، أما الغاز الصخري فيمثل حوالي (40%) من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة وفق تقديرات 2012م. (جودة، 2015م، ص 165-166)

تذكّر الأزمة الأوكرانية بالفعل بحقبة الحرب الباردة، وواشنطن أصبحت مدركة بشكل متزايد بأن السياسة الخارجية التي يعتمدها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تتعارض مع مصالحها، ويرى ديمون ويلسون نائب رئيس مجموعة الأبحاث "مجلس الأطلسي" أن السياسة الخارجية الحالية للروس تقوم على استعادة بعض النفوذ والهيبة الروسية في العالم، وينتهج بوتين هذه الاستراتيجية عبر اختبار حدود التأثير الأميركي. والإدارة الأميركية لا تخفي أيضا انزعاجها من الطموحات الجيوسياسية التي عادت موسكو للعمل عليها، وهو موضوع حساس أساسا منذ حرب

صيف 2008م في جورجيا والدولة التي أرادت الخروج من فلك سياسة موسكو، و بالتالي تتجه سياسة بوتين، وبعد ثلاث سنوات من التهدئة النسبية مع واشنطن خلال فترة تولي ديمتري ميدفيديف السلطة، إلى وضع حدٍ لهذه السياسة الهادئة بعد عودته إلى الكرملين، ويبدو أن روسيا تتجه مجدداً إلى الصراع مع الحرب على كل ملف مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. (المصري، 2016م)

انعكس الصراع الروسى الأوروبى على أوكرانيا فى زيادة حدة الاستقطاب بين النظام والمعارضة التى قامت بالتصعيد، وساهم أسلوب يانوكوفيتش الخاطئ فى إدارة الأزمة باستخدامه القوة المفرطة لفض اعتصام ميدان الاستقلال فى سرعة سقوطه، خاصة بعد غياب روسيا، عن اتفاق الحكومة والمعارضة بإجراء انتخابات مبكّرة، حيث اكتفت بسحب سفيرها وانتقاد المعارضة واتهامها بالسيطرة عنوة على السلطة، غير أن انتصار الاتجاه الأوروبى لا يعنى أنه حسم المعركة، فأوكرانيا بالفعل منقسمة بشكل متساوٍ تقريبا بين سكان شرق وجنوب البلاد، الذين يعتبرون أنهم امتداد لروسيا، وينحدر معظمهم من أصول روسية ويتحدثون لغتها وأن مستقبلهم الاقتصادى فى الانضمام للاتحاد الجمركى الروسى الذى يضم أيضا بيلاروسيا وكازخستان، وبين سكان الغرب والشمال، الذين يعيشون وفقا للنمط الأوروبى، ويرون أن طموحاتهم وأحلامهم بالرخاء سوف تتحقق مع الانضمام للاتحاد الأوروبي. (أحمد، 2016م)

حلم روسيا في استعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي يمكن أن ينهار في صورة تحالف بين أوكرانيا الذي سعي رئيسها " يانكوفيتش " للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والغرب، فبسبب أهمية أوكرانيا يمكن أن يؤثر ما يحدث فيها من توترات على أسعار الطاقة، وأسعار القمح والذرة باعتبارها من أكبر الدول المصدرة لهما . ومما يعقد من الأزمة الأوكرانية أنها حلقة صراع بين هوية روسيا وهوية أوروبا. حيث بدأ هذا الصراع في نوفمبر عام 2013م عقب تعليق يانكوفيتش التوقيع على اتفاق التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي لتمهيد الطريق في المستقبل أمام انضمام أوكرانيا للاتحاد، مما عمق من حدة الصراع على المستوى الداخلي عام 2013م عقب تعليق يانكوفيتش التوقيع على اتفاق التجارة الحرة مع الإستقطاب، وأيضا على المستوى الخارجي مع روسيا التي تعتبر أوكرانيا جزءً من محيطها الحيوي ومن تشابكاتها الاقتصادية والاجتماعية وسداً منيعاً لا يمكن التخلي عنه أمام التغلغل والتوسع الغربي شرقاً لمحاصرتها، وما بين أوروبا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها الدائم لجذب أوكرانيا اقتصادياً واجتماعياً، وتعود جذور الأزمة السياسية الأخيرة في أوكرانيا إلى نوفمبر 2013م؛ حيث بدأ أنصار المعارضة احتجاجاً واعتصاماً مفتوحاً في ميدان الاستقلال بكييف رداً علي قرار الحكومة تأجيل التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واعتبر المحتجون قرار الرئيس

الأوكراني فيكتور يانوكوفيش تأجيل توقيع الاتفاقية والتركيز بدلاً من ذلك علي توسيع العلاقات مع روسيا خروجاً عن النهج الرامي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في يناير 2014م ازدادت حدة الأزمة حيث قام المحتجون بالاستيلاء علي المباني الحكومية في وسط كييف حتي تم التوصل إلى اتفاق بين الرئيس والمعارضة على الإفراج عن المعتقلين على خلفية الاضطرابات مقابل انسحاب المحتجين من المباني الإدارية في كييف، وتصاعدت الأزمة التي أدت إلى قرار البرلمان الأوكراني بعزل الرئيس الاوكراني وإجَراء إنتخابات رئاسية مبكرة، ولكن رفض الرئيس قرار العزل ووصفه بوصف انقلاب . جاء رد البيت الأبيض علي قرار عزل الرئيس الأوكراني بأنه سوف يعمل مع روسيا لبقاء هذه الدولة موحدة، وإعطاء الشعب الأوكراني حق تقرير مصيره . أما رد فعل روسيا علي قرار العزل إدارته بعيداً عن تدهور الوضع في أوكرانيا بسبب العديد من الجماعات المتطرفة التي ترفض تسليم السلاح وتسيطر على مدينة كييف. (جودة، 2015م، ص 168-169)

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها السياسي المحتجين الأوكرانيين الذين لهم مطالب واستياء من نظام الحكم، واستخدمتهم للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد بحجة حماية الديمقراطيات "بدعم المعارضة التي صُنعت بأيدٍ خارجية، وتسعى إلى السلطة في محاولة من أمريكا لإعادة مشهد الثورة البرتقالية إلى البلاد، وتقليص النفوذ الروسي وتوسيع نفوذها السياسي بتأليب المعارضة وتحريضها على الاحتجاج، وهو ما بدأ واضحا حين أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية فكتوريا نولاند مسؤولة الشؤون الخارجية الأمريكية ولقائها مع المحتجين بميدان الاستقلال ودعمهم، أما روسيا فتنظر لأوكرانيا باعتبارها بلداً تابعاً لها وامتداداً لمستعمراتها، فمنذ القرن التاسع عشر خضعت أوكرانيا للإمبراطورية الروسية، لذا ترى أنه من غير المقبول التدخل فيها وهي التي تدعم نظام الحكم فيها، كما أنها المصدر الرئيس لتزويدها بمصادر الطاقة "فهي أكبر مستهلك للطاقة بأوربا وتحصل على الوقود النووي من روسيا وتعتمد على طاقتها النووية، حيث تقع محطة زابوريجيا النووية لتوليد الطاقة بأوكرانيا كما أن التجارة بين كييف وموسكو هي من المصادر الأساسية لتزويد الاقتصاد الأوكراني، ومن جهة أخرى هي المعبر الرئيس لتمرير الغاز الروسي إلى أوروبا "وهو ما يزود الاقتصاد الروسي ويقصر المسافات وتكاليف النقل الباهظة" بالإضافة إلى منفذها على البحر الأسود الذي يستخدمه أسطولها البحري في مدينة سيفاستوبول المهمة اقتصادياً والتي تضم أسطول البحر الاسود الروسي وفق اتفاق تأجير بين الدولتين وهو ما لن تفرط به روسيا. (قاباني، 2016م)

تطورت التظاهرات التي اندلعت في العاصمة الأوكرانية كييف للمطالبة برحيل الرئيس الأوكراني فيكتور يانكوفيتش عن الحكم لاتهامه بالفساد، وبالفعل نجحت تلك التظاهرات الواسعة في إزاحة يانكوفيتش عن الحكم، وقد كان هذا الرئيس

مواليًا للحكومة الروسية، وبعد رحيله حقق الغرب إنجازًا كبيرًا بوصول سلطات موالية له لسدة الحكم في أوكرانيا، وهي سلطات أكثر عزمًا على التقارب معها، مما يعني تحول أوكرانيا للمعسكر الغربي بعد أن ظلت لعقود في المعسكر الشرقي، ولذلك سارع الاتحاد الأوربي بتقديم مساعدات عبر صندوق النقد الدولي تقارب (15) مليار دولار لمساعدة أوكرانيا على الخروج من أزمتها، ونظرًا لشعور روسيا بخسارتها لأوكرانيا في الوقت نفسه الذي تعاني فيه في سوريا، سارعت إلى بسط هيمنتها على شبه جزيرة القرم. (منشاوي، 2014م)

وكان رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على السلوك الروسي بالنقد الدبلوماسي المكثف علي روسيا والتهديد بفرض عقوبات عليها، وتم وصف التدخل الروسي العسكري في أوكرانيا بأنه مخالف للقانون الدولي، والإخلال بمبادئ وثيقة الأمم المتحدة التي تدعو للسلم والأمن الدوليين، وقد التقي وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف قبل يومين من الاستفتاء حول إلحاق شبه جزيرة القرم بروسيا؛ وأوضح أن روسيا ستواجه عواقب إذا بقيت غير راغبة في العمل على التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة الأوكرانية، وعلق كيري علي موضوع الاستفتاء بأن روسيا يمكن أن تحترم نتيجة الاستفتاء على انفصال القرم دون أن تمضي قدماً فيما سماه "سياسة الضم من الباب الخلفي للإقليم الأوكراني"، و فقدت أوكرانيا السيطرة على إقليم القرم بعد انتشار قوات روسية وانضمام جل القوات العسكرية الأوكرانية في المنطقة إلى الحكومة المحلية و جاء الإعلان من برلمان شبه جزيرة القرم بضم شبه الجزيرة إلي روسيا واستقلالها عن أوكرانيا، وبعد نتيجة الاستفتاء جاءت ردود الفعل الغربية بالإدانة والرفض ووصف عملية الضم بأنها عمل غير شرعي، وسارعت الولايات المتحدة وأوروبا بفرض عقوبات علي روسيا بهدف الضغط السياسي مع استبعاد اللجوء للحل العسكري، في حين أن روسيا وصفت العقوبات التي فرضتها واشنطن بأنها نوع من الابتزاز السياسي. (أحمد، 1995م، ص169-172)

مايفسر التحرك الروسي تجاه أزمة القرم هو الأهمية البالغة لهذه الجزيرة لدى روسيا جيواستراتيجياً فهناك العديد من المخاوف المباشرة عند الكرملين خشية أن تندفع كييف نحو إلغاء "اتفاقية خاركوف " بخصوص تمديد وجود القاعدة البحرية الروسية في ميناء سيفاستوبل في شبه جزيرة القرم والتي من المقرر أن تنتهي في 2017م، ولكن تم تمديدها لعام 2024م مقابل قيام روسيا بدفع 7 مليارات دولار سنويا، ومنح تخفيض بنسبة (30%) على الغاز المصدر لأوكرانيا. ولهذه الجزيرة أيضاً أهمية إقتصادسة حيث تعد هذه الجزيرة مكاناً سياحياً متميزاً للعديد من السياح الروس والأوكرانيين والبولنديين والألمان من دول البلطيق . بالإضافة إلى المكاسب التي تحصل عليها من وجود العديد من المناطق الطبيعية والأنهار والمزارع الخضراء

والجبال والأنهار، بالإضافة إلى الإكتشافات الجديدة من الغاز والبترول والمعادن غير المستغلة حتي الآن، أما التحرك السياسي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه أزمة القرم لم يكن قائماً عبر خطة واضحة، حيث ساعدت الأزمة الأوكرانيين علي التخلص من حاكم فاسد ولكنها بكل تأكيد ليست على استعداد لتحمل عبء المشاكل الاقتصادية في أوكرانيا، بالاضافة إلي أن هناك فرصة ضئيلة لتشكيل حكومة تخلو من عيوب يانوكوفيتش، فقد جاء التحرك الأمريكي والأوروبي بمثابة توجيه ضربة قوية لروسيا بسبب مواقفهم العدوانية في العالم وتذكيرهم بمدى ضعف روسيا. والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا أدت إلى إعلان بوتين في 10 سبتمبر 2014م لبحث المسائل المتعلقة بتحديث منظومة تسليح القوات المسلحة الروسية للفترة (2016- 2025م). (أحمد، 1995م ، ص 172-174)

إن ضم روسيا لجزيرة القرم مثل صدمة قوية في الداخل الأوروبي، فقد استيقظ الأوروبيون أخيراً مما يسميه واضعو سياسة الناتو من الغفلة الأمنية، التي ظهرت بوضوح أمام التراخي الأوروبي للغزو الروسي لجورجيا سنة 2008م، عندما كانت روسيا على مقربة من تصفية ميخائيل ساكاشفيلي، وخذلت أوروبا الشعب الجورجي الذي كان يطمح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وإلى حلف الناتو، حينها تعالت أصوات كثيرة تنبه الأوروبيين إلى أن تخاذل القارة العجوز أمام طموحات روسيا بوتين، التي أقدمت على قضم جورجيا أمام كل العالم ستكون له تداعيات خطيرة، وهوما حدث فعليا في 16 من شهر مارس 2014م، عندما ضمت روسيا جزيرة القرم في سابقة تاريخية لم يحدث مثلها بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذي غيّر تصورات كثيرة في أروبا عموماً، وبأوروبا الشرقية خصوصاً، حيث لم تشهد أوروبا تغيرات في الحدود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على الرغم من ظهور بؤر توتر في القارة، لعل أبرزها مشكلة كوسوفو ومولدافيا وجورجيا، وهي المشكلات التي لم يكن يرى الأوروبيون فيها تهديداً حقيقياً لهم، باعتبار أن ما حدث لم يؤد لقضم أجزاء من دولة وضمها لدولة أخرى بقدر ما كانت تغيرات داخل الدول، لكن الذي حصل في القرم يعد سابقة لم تشهدها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، الشيء الذي ترك تداعيات كبيرة على الواقع الجيوسياسي والجغرافي بأوروبا. (الوغليسي، 2015م، ص34)

لقد ألقت أزمة شبه جزيرة القرم بظلالها على العلاقات الأوربية الروسية، وكشفت تلك الأزمة عن ضعف الاتحاد الأوربي على الصعيد السياسي، في الوقت الذي أعلنت فيه عن الوزن الجيوسياسي لروسيا، ويمكننا القول إن روسيا قد اتخذت تلك الخطوة المتمثلة في ضم القرم من أجل عدة اعتبارات منها؛ سعيها لاستعادة مكانتها العالمية، إلى جانب ما تمثله أوكرانيا من أهمية سياسية بالغة لروسيا، فعبرها

تمر أنابيب الغاز إلى أوروبا، كما أنها تعزز من حضور أسطولها في البحرين الأسود والمتوسط، ونتيجةً لتلك الخطوة من الجانب الروسي، قام الاتحاد الأوربي بفرض مجموعة من العقوبات على روسيا خوفًا من تعاظم الوجود الروسي في البحر الأسود، مما يهدد الأمن الأوروبي بصفة مباشرة ويعرضه للخطر، وعلى الرغم من وجود علاقات بين الجانبين، فإن التوجس بينهما مازال قائمًا، فأوكرانيا لم تعد مجرد ساحة للتجاذب بين روسيا وأوروبا فقط، بل تحولت لساحة مواجهة فيما بينهما، يحاول كل طرف فيه كسب أوكرانيا أو أجزاء منها إلى صفّه، وحماية نفوذه ودعم اقتصاده وتعزيز حضوره وضمان أمنه من أي تهديد. (منشاوي، 2014م)

ونتيجةً للأهمية الجغرافية الكبيرة للقرم، حيث إنها تقع على الضفة الغربية لبحر أزوف وتشرف على مضيق كيرتش الذي يفصل بينها وبين البحر الأسود، ويتحكم بمرور السفن التجارية والعسكرية إلى عدة موانئ روسية وأوكرانية وغيرها، كما أنها على المستوى السياحي، تشكل وجهة رئيسة للكثير من السياح الروس والأوكرانيين والبولنديين والألمان وسياح دول البلطيق، إذ يزور القرم ما بين 3 إلى 5 مليون سائح سنويًا، وعلى الجانب الأمني والعسكري، هناك تواجد عسكري روسي يتمركز في ثلاث قواعد أهمها قاعدة سيفاستوبل التي تشتمل على أربعة خلجان مائية، كما يصل إجمالي عدد القوات الروسية الثابتة فيها إلى 14000 جندي، ونتيجةً لهذه الاعتبارات السابقة بالإضافة إلى خوف روسيا من التهديد الأوربي لها، جاء التدخل الروسي بهدف معلن، وهو حماية الأغلبية الروسية في شبه الجزيرة، مستغلة انشغال كييف بملء الفراغات السياسية والأمنية والعسكرية في الوزارات وغيرها من المؤسسات بعد عزل يانكوفيتش، وبعد اجتياح روسيا للقرم، أعلنت عن إجراء استفتاء على ضم شبه الجزيرة لروسيا، وبالفعل ضمت روسيا الجزيرة إليها، مما منحها سيطرة شبه كاملة على سواحل وأراضي الإقليم، وهذا قد مكنها من نشر دفاعاتها في جميع أرجائها، ويمكننا القول إن النجاح الروسي في القرم قد يدفعها إلى ضم مناطق أخرى من أوكرانيا موالية لها من أجل حماية حدودها ونفوذها. (مخيمر، 2014م).

جدير بالذكر أن الرئيس يانوكوفيتش هرب إلى شرق البلاد ومن ثمة نحو روسيا، وطالب روسيا بحمايته من المتطرفين، وهي الخطوة التي قد تكون روسيا وراءها، والهدف منها نشر الفوضى وإحداث فراغ دستوري، تمهيداً لسيناريوهات روسية، انتظرها بوتين منذ سنوات، وكان أهمها إعادة السيطرة على جزيرة القرم الاستراتيجية، تحقيقاً لحلمه الكبير في استعادة مجد القياصرة الروس، وهو المعروف عنه ولعه بالتاريخ الروسي، وشعوره بالغضب من سقوط الاتحاد السوفياتي، وهو ما كان يصرح به كثيراً في خطاباته التي يعقدها مع طلبة الجامعات الروسية، أو مع

النخب الروسية الموالية للسياسات الروسية التي ينتهجها بوتين، والتي يقف على رأسها استرداد الهيبة الروسية المفقودة (الوغليس، 2015م، ص35).

ويعتبر محللون أن أوكرانيا هي التي تصنع صورة روسيا كقوة عظمى أو هي التي تكسر هذه الصورة، ويضيفون أن روسيا من دون أوكرانيا هي مجرد بلد بينما روسيا مع أوكرانيا هي إمبراطورية، فالقرم شبه جزيرة تقع في جنوب أوكرانيا، وهي ممر روسيا إلى البحر الأسود، ومع أن روسيا رغبت بضم القرم إليها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، إلا أنها بقيت أوكرانية، وهناك قاعدة للبحرية الروسية في القرم، من هناك يمكن لهذه القوات البحرية أن تصل إلى البحر الأبيض المتوسط (الحرة الفضائية، 2014م).

ولتلك الاعتبارات فإن الرئيس الروسي بوتين لن يفك قبضته عن القرم أهم مرابض أسطوله البحري، وربما يجد نفسه مضطراً إلى أن يستولي على شريط من الأرض الأوكرانية، ليزيد من أحكام قبضته على شبه الجزيرة التي تفتقد إلى الاتصال الأرضي مع روسيا، في حال فكرت حكومة كييف الأوكرانية قطع أمدادات الكهرباء والمياه عن القرم، وفي الأغلب سوف تسعى أمريكا إلى إخضاع روسيا لسلسلة من العقوبات، لكنها لن تستطيع أن تعاقب الروس كما عاقبت طهران، إلى حد يحدث ضرراً بالغاً بمصالح روسيا الاقتصادية، ويلزمها التراجع عن مواقفها على نحو يجرح كرامة الروس، لأن بوتين لن يتراجع حفاظاً على جوهر فلسفته في الحكم التي تستهدف إعادة الاعتبار للدور الروسي، وفي الأغلب سوف يلجأ بوتين هو الآخر إلى فرض عقوبات مضادة تضر بمصالح أمريكا والاتحاد الأوربي، الذي يعتمد في أكثر من ثلث احتياجاته من الطاقة على الغاز والبترول الروسي. (مكرم، 2014م)

صرح الرئيس الروسي بوتين في أكتوبر من سنة (2000م): "إن روسيا دولة أوراسية"، وفي 11 نوفمبر (2011م) غداة التوقيع على مذكرة إنشاء الاتحاد الأورواسي، الذي تم التوقيع عليه رسمياً في صيف (2014م)، ودخل حيز التنفيذ في الشهر الأول لسنة (2015م) وتوقيع اتفاقية الأمن الجماعي بين روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا وأرمينيا وقيرغيزيا وطاجاكستان وأوزبكستان، صرح بوتين "إن الطاقة التي تحملها الأفكار الأوراسية تكتسب أهمية فائقة اليوم حين نبني علاقات متساوية حقاً بين بلدان الرابطة، إنه المستقبل الذي يولد اليوم"، هذه التصريحات المقتضبة للرئيس الروسي، تؤكد الحلم الكبير الذي يراود الروس في إعادة إحياء أمجاد القيصرية الروسية، حتى وإن صرح بوتين عدة مرات أنه اتحاد دمج وتكامل، وليس على شاكلة الاتحاد السوفياتي المبني على الاستتباع، لذلك يريد فلاديمير بوتين أن يكون هذا الاتحاد شراكة فوق وطنية، تصل لأن تكون قطباً كاسحاً للاتحاد الأوروبي

والهيمنة الأمريكية، بل إن الروس يرون في الاتحاد الأوراسي مشروعاً مهاً لجذب دول أسيا الوسطى، وتركيا وإيران، وبخاصةً أن الكثير من المصالح المشتركة تجمع هذه الدول مع روسيا ومع بعضها البعض، لذلك تقام الملتقيات والندوات في هذه الدول لمناقشة هذا الكيان الاقتصادي، كما تهتم مراكز الدراسات الحكومية بهذه الدول بالدراسات التي تنتجها مختلف النخب، لمعرفة مدى فائدته، وإمكانية الالتحاق به في حال ما تجسد على أرض الواقع، لكن هذا المشروع لا يمكن أن يتحقق، ولا يمكن أن تكون له فعالية حقيقية دون أوكرانيا، لذلك رفض الروس فكرة استقلال أوكرانيا عن الهيمنة الروسية، التي تعني في الأخير ضربة قاصمة للمشروع الروسي، وهوما يفسر التدخل الروسي لإفشال الثوة الأوكرانية عبر ضم جزيرة القرم، وإثارة الحرب في شرق أوكرانيا، وبخاصةً أن الأمريكيين أبدوا منذ عقود خوفهم من ظهور هذا الشكل من التكتل حيث يقول بريجينسكي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي "يجب تفكيك أي تكتل أوراسي، وحرمان روسيا من ثلاث دوائر مركزية هي أوكرانيا أوزباكستان وأذربيجان"، ويظهر تصريح هلاري كلينتون في دبلن على هامش اجتماع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في ديسمبر (2011م) المخاوف الأمريكية من محاولة إحياء تكتل أوراسي مناهض لأمريكا حيث قالت: "إننا نشهد محاولة إحياء السوفييت في المنطقة بأسماء أخرى، فهي تارة اتحاد جمركي وأخرى اتحاد أوراسي، نعرف الهدف من هذا ونحاول أن نجد طرقا لمنعه". (الوغليسي، 2015م، ص34-35)

وفي هذه الأزمة مع أزمة جورجيا عام (2008م) حدثت العديد من المواجهات والتصادمات الحادة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وكانت روسيا هي المنتصرة دبلوماسياً في هذه المواجهات، وذلك لتؤكد روسيا أنها لاعباً أساسياً دولياً لا يمكن تجاوزه أو الاعتداء على أمنه القومي، ولجعل العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا أكثر توازناً وتوافقاً وتكافئاً بشكل ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي. (مسلم، 2015م، ص47)

ويمكننا القول: إن أهم هدف تسعى إليه روسيا الاتحادية هو إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها، وهو أمر يدفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية، لذلك تعتبر روسيا أن قضية انضمام جورجيا وأوكرانيا وحتى أذربيجان، إلى حلف شمال الأطلسي، تشكل خطرًا كبيرًا على أمنها القومي واستقرارها وإمكانية حركتها وتوجهاتها، سواءً أكان ذلك على المحيط القريب منها، دول الاتحاد السوفيتي السابق، أو على المحيط الأبعد، مثل الصين أو إيران أو غيرهما من الدول، ويضاف إليها مسألة نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في بعض دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا)، وتجاهل كل الدعوات الروسية لحل هذه المسألة بطريقة تزيل شكوكها من أنها هي المستهدفة من هذا المشروع، وبتحركاتها هذه فهي تضع حداً للنفوذ الأمريكي والأوروبي وحلف الناتو في

تحركاتهم الأمنية والعسكرية، والأهم من ذلك إعادة تشكيل النظام الدولي بمفهوم روسيا القوة العظمى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية إلى حد ما، والتي لا يمكن الاستهانة بقدراتها العسكرية.

الأزمة السورية:

تمثل سوريا بالنسبة لروسيا حالة بالغة الخصوصية، فسوريا دولة حليفة ونقطة ارتكاز أساسية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، وسقوط نظام الأسد أمام القوى والأطراف المتواجدة بشكل مباشر أو غير المباشر على أرض الصراع، يمثل الخروج الثاني لروسيا من منطقة الشرق الأوسط، ووفق ذلك وقفت سوريا موظفة الخلافات داخل المعسكر الغربي حول توجيه ضربة عسكرية من عدمها إلى سوريا، مستندة إلى الدبلوماسية الجديدة التي تستخدمها روسيا، والتي تستند إلى الشرعية الدولية في كافة التحركات والمواقف الدولية. (سعد، 2014م، ص 40-41)

ترى روسيا أن سوريا هي مدخلها الأخير في المنطقة العربية الذي يمكنها من التأثير على مجمل الأحداث الساخنة فيها – وهي بلا شك من أهم المناطق الساخنة في العالم – وبالتالي لا يمكن لروسيا تحمل خسارة سوريا بعدما خسرت العراق وليبيا، وكان للموقف العربي والغربي من ليبيا وتجاوز الدور الروسي فيه، وعدم مراعاة مصالحها هناك تأثيرُ بالغ على الموقف الروسي من سوريا، فقد خرجت روسيا من ليبيا وفقدت كل امتيازاتها السياسية والاقتصادية هناك، وبالتالي فلا يمكن لها أن تكرر نفس السيناريو في سوريا تحت أي شكل من الأشكال، كذلك يرى بوتين بأن هزيمته في سوريا ستؤثر عليه داخلياً وتظهره بمظهر الضعيف والمهزوم أمام شعبه؛ مما يؤهل المعارضة الروسية لاستغلال هذه الهزيمة لإنهاء أو على الأقل إضعاف دوره السياسي، فكما هو معروف فإن أحد أسباب نجاح بوتين السياسي هو شعور الشعب بوجود رجل قوي قادر على مواجهة أمريكا أو الوقوف بوجهها للحفاظ على المصالح الروسية. (المصري، 2015م)

فمنذ بداية الأزمة أصرت روسيا على التأييد الصريح للنظام السوري في تعامله مع الحركة الاحتجاجية، رغم السلوك القمعي من قبل أجهزة الأمن وما لقي من إدانة عربية وغربية وعالمية واسعة على مستوى الأنظمة والشعوب، فعملت روسيا على تعطيل المبادرات العربية والإقليمية والدولية من إصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن، فكان الموقف الروسي على لسان وزير الخارجية سيرغي لافروف "لن تصوت روسيا على قرار ضد سوريا في مجلس الأمن""، وقد استخدمت روسيا والصين قرار حق النقض الفيتو ضد القرارات والعقوبات المزمع فرضها على النظام السوري (كساب، 2014م، ص80)

وبالاختلاف حول طبيعة الصراع ما بين القوى الدولية الكبرى، برز الصراع والتناقض في المصالح السائد بين مختلف القوى في النظام الدولي، وظهر بوضوح خلال الأزمة السورية، فمثلاً المحور الأمريكي – الأوروبي كان يريد التدخل في الأزمة والتأثير عليها، وذلك لتأمين استقرار المصالح الخاصة بالنفط وأمن لإسرائيل، وتشكيل نظام سياسي تقوده قيادة حليفة وموالية لها، بينما أبدت روسيا دعماً سياسيا ودبلوماسياً وعسكرياً واضحاً لنظام الأسد في سوريا، ورفضت الدعوة الأوربية والأمريكية لتنحي الأسد، وأحبطت المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين سوريا لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين. (ممدوح، 2007م، ص 73-74)

كما تسعى روسيا من تدخلها في سوريا لحماية الساحل الاستراتيجي للبلاد على البحر المتوسط، الذي يضمن وجود روسيا إلى قاعدة جوّية وبحريّة موسّعة في شرق البحر المتوسط، وتنظر موسكو إلى الأسد أيضاً على أنّه العنصر الحيوي للنظام، وفي غياب عرض مغرٍ من الغرب، لن يتغيّر هذا الموقف، (Blanche, 2015) إلى جانب أن الروس اعتبروا أن سقوط النظام السوري بمثابة ضربة خطيرة لهيبتهم الدبلوماسية في المنطقة، إذ تعارض روسيا فكرة التدخل العسكري الدولي في سوريا؛ خوفاً من أن يستخدم ذلك ضدها مستقبلاً، وبشكل عام تخشى من أن يؤثر ظهور الحركات الإسلامية المتطرفة على استقرار الوطن الروسي، لا سيما شمال القوقاز، وبذلك فإن الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية كان من منظور جيواستراتيجي، فإلى جانب المصالح القومية الروسية في الشرق الأوسط، يكمن الأمن القومي الممتد لدول آسيا الوسطى، وبذلك فإن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيواستراتيجي لروسيا حتى لو كان النظام ضعيفاً، (عبد الفتاح، 2014م، ص 3-5) فرغبة روسيا في الحفاظ على صورتها كقوة عالمية من خلال استعادة وجودها العسكري في البحر المتوسط، يتطلب الحفاظ على قاعدة طرطوس كقاعدة عسكرية لها في الشرق الأوسط، (Malashenko,2013,p.12)، وبذلك فقد كان للأطراف الفاعلة في النظام الدولي الأثر السلبي في تعقد الأزمة السورية نتيجة للخلافات حول المصالح والنفوذ.

وفي ظل سعي موسكو لتضييق الخيارات على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، دأبت إلى فتح باب الحوار مع المعارضة السورية، التي تعتبر طرف الولايات المتحدة في الصراع، فاستقبلت المعارضة في موسكو لإقناعها بالتنازل عن مطالبها بإسقاط النظام السوري، والدخول في حوار مع النظام بدون شروط مسبقة، وحاولت شق صفوف المعارضة، وأوصلت لها رسالة واضحة بأنها لن تسمح بأي تدخل أجنبي في الأزمة السورية. (واكيم، 2011م، ص 209)

لقد شكلت الأزمة السورية المستمرة منذ عام (2011م)، نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية، وامتزج التنافس الدبلوماسي بين أطراف دولية وإقليمية بعراك عضوي على الساحة السورية، والذي بدأ يشير إلى التحول في العلاقات الدولية والانتقال إلى مرحلة التعدد القطبي، فشكلت الأزمة السورية البادرة الأولى في هذا الاتجاه "التحول في العلاقات الدولية". (عبد الحي، 2012م)

لم يكن الموقف الروسي هو الموقف الوحيد الداعم للنظام السوري والمجابهة للموقف الأمريكي الأوروبي، فقد كانت الصين، وهي قوة عظمى صاعدة تتوافق مع الموقف الروسي في كافة مراحل الأزمة السورية، ويرى العديد من المحللين من خلال قراءتهم للموقفين الروسي والصيني في الأزمة السورية، أنه من الواضح من خلال الإصلاحات التي قامت بها روسيا، وصعود الصين الاقتصادي أيضا فهما بالتالي يحاولان أن يلعبان دوراً كبيراً ومهماً في مرحلة تشكيل النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب بدل من النظام أحادي القطبية، وقد تعلمت روسيا والصين درساً كبيراً من امتناعهما عن التصويت في مجلس الأمن بخصوص القرار 1973م الصادر لفرض حظر جوي علي ليبيا، وقد تجلي ذلك في استخدام حق الفيتو هذه المرة لمنع إصدار مجلس الأمن لقرارات ضد سوريا لمصالحها الاستراتيجية، حيث استخدمت روسيا هذا الحق كإحدى أوراق المقايضة مع الولايات المتحدة بخصوص نشر الدرع الصاروخية الأمريكية لحلف الأطلنطي في الأراضي التركية الواقعة بين كل من سوريا وروسيا من جهة، والاستفادة الاقتصادية من المبيعات العسكرية الروسية لسوريا من جهة أخرى، ولذلك ترفض روسيا والصين فرض عقوبات علي دمشق لحل الأزمة السورية كما حدث في ليبيا، وتعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية، من خلال دعوة موسكو لوقف العنف ومواصلة إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية عميقة، وتحاول روسيا والصين الوصول إلي حل مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التخوفات المتبادلة من المجموعات الإسلامية الراديكالية التي تحارب سوريا، فتتمسك روسيا ببيان "جينيف" حيث تنظر إلى سوريا باعتبارها فرصة كبيرة تستغلها داخلياً وخارجياً لتثبت نفسها بعد سنوات من الانهيار والإحباط علي يد الرئيس يلستن. (جودة، 2015م، ص 158-160)

كانت الأزمة السورية بوابة روسيا في ظل ولاية بوتين الثالثة لاستعادة مكانة لائقة كدولة عظمى في النظام الدولي، تقف على أبوابها دولاً عظمى لحل أزمة دولية، بعيداً عن تكرار ما حصل في الأزمة الليبية والخديعة السياسية التي تعرضت لها روسيا بخروجها بدون أي فائدة أو مصلحة، ذلك في ظل دعم مجموعة دول "بريكس" لروسيا والتي تقضي بضرورة إثبات حق المجموعة في المشاركة في قيادة النظام الدولي، واستعادة نوع من التوازن في العلاقات الدولية، وبذلك فمن المرجح أن يشكل موقف روسيا، ودورها في الأزمة السورية "بوابة الدخول الثانية" لتعظم

نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بل والعالم، على نحو ما يشبه موقف ودور الاتحاد السوفيتي السابق من أزمة السويس عام (1957م) الذي شكل "بوابة الدخول الأولى" إلى المنطقة، فإذا كان دخول روسيا قد بدأ مع بداية تصفية الاستعمار البريطاني والفرنسي في آسيا وأفريقيا، فإن الدخول الثاني لروسيا إلى المنطقة يعني نهاية عهد الغطرسة الأمريكية، وبداية تشكيل عالم متعدد الأقطاب ينهي الأحادية القطبية الأمريكية. (دياب، 2013م، ص10-13)

وبذلك فإن روسيا تحاول بتحالفها وتنسيقها تحالف دولي جديد، تمثله مجموعة دول البريكس، والتي وقفت إلى جانب النظام السوري في مجلس الأمن في تشرين الأول أكتوبر (2011م)، حين امتنعت عن التصويت، بينما استخدمت روسيا والصين الفيتو، منع تحويل مجلس الأمن إلى حلبة لممارسة الهيمنة الدولية (عبد الحميد، 2011م، ص 11)، وقد برز ذلك جلياً من خلال مؤتمر (سان بطرس بورغ) إلى انعقد في 8 سبتمبر (2013م)، حيث قدم هذا المؤتمر إعادة جديدة للتوازن الدولي، وفرض روسيا الاتحادية دولة عظمى من جديد، ذلك بأثر الدور الروسي في الأزمة الروسي الذي وقف أمام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، ففرض على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة قراءة الخارطة السياسية، وقبول روسيا شريكاً في قيادة العالم بعد أن كانت ترى نفسها الدولة العظمى الوحيدة، وبذلك استطاعت روسيا من خلال الأزمة السورية وبعد مؤتمر سان بطرس برغ أن تأخذ هي والصين ودول البريكس موقعها العالمي الصحيح في صناعة القرار الدولي، فضلاً عن تراجع قوة بعض الدول الأخرى. (جمعة، 2013م، ص6)

لقد رسم بوتين خارطة السياسة الخارجية لروسيا، مؤكداً أنه لا يمكن تجاهل بلاده في القضايا الإقليمية والعالمية، ومشدداً على ضرورة مراعاة مصالحها دون أن يغفل سعي موسكو لفهم مصالح شركائها وأخذها بعين الاعتبار، وقد اعتبرت روسا المتغيرات التي تمر بها المنطقة العربية على رأس أولويات إدارة الكرملين، مما يعني أن الدبلوماسية الروسية ستستمر بنهجها المتبع والمتحفظ تجاه ما يسمى الربيع العربي، وفي سوريا تؤكد روسيا على استمرارية علاقاتها ومصالحها في سوريا بما يخدم مصالح البلدين، وتمتين وتعزيز العلاقات التاريخية واستمرار التشاور والتعاون بينهما. (كساب، 2014م، ص 13)

الخلاصة:

لقد سعت العديد من القوى العظمى كروسيا والصين إلى محاولة تغيير النظام الدولي من نظام أحادي القطبية، الذي مارست فيه الولايات المتحدة الأمريكية إمبرياليتها بأبشع صورها، ناكرة وجود المؤسسات الدولية والقوى العظمى، مما أثار حفيظة العديد من الدول التي بدأت تفكر جلياً في ضرورة تغيير النظام الدولي من أحادي القطبية إلى أقطاب متعددة، فأنشأت هذه الدول، وعلى رأسها روسيا والصين التحالفات الدولية كمنظمة شنغهاي، ومجموعة البريكس لتجابه من خلالها التفرد الأمريكي بقيادة النظام الدولي، وتضع حداً لتصرفات الأحادية التي تشكل إهانة لدول العالم برمتها.

وقد شكلت أزمة أوكرانيا أو شبه جزيرة القرم الفرصة المواتية لروسيا الاتحادية لفرض وجودها ونفوذها وقوتها كقوة عظمى موازية للولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت أن تفرض رؤيتها كاملة على الأزمة والتي انتهت بضم جزيرة القرم وإجراء الاستفتاء الذي رفضته الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأرسلوا مبعوثيهم الدبلوماسيين في محاولة لإقناع الرئيس الروسي بوتين للعدول عن قراره، ولكن روسيا نفذت رغبتها لتثبت للعالم أن النظام الدولي في قيد التشكل من جديد.

لتأتي الثورة السورية وتفتح لروسيا والصين البوابة التي يدخلان منها لإعادة رسم النظام الدولي من جديد، لترضخ أوروبا وأمريكا للرغبات الروسية، وتتنازل من دعم المعارضة والسعي لإسقاط النظام السوري، إلى إقناع المعارضة بفتح باب الحوار مع النظام السوري، وبذلك فإن تلك الأزمات وهناك غيرها من الأزمات كأزمة جوروجيا والبرنامج النووي الإيراني ولكوريا الشمالية، والتي تشير مدلولاتها إلى أن النظام الدولي ذاهب باتجاه إعادة التشكل إلى نظام متعدد الأقطاب.